GCHR
مركز الخليج لحقوق الإنسان

تقرير بعثة
الكـــويـت

لا نستطيع أن نعِد بحرية التعبيـــــر

قمع الدعوة لمناصرة البدون في الكويت

مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR)
اكتوبر/تشرين الأول 2024

GCHR
مركز الخليج لحقوق الإنسان

تقرير بعثة

الكويـــت

لا نستطيع أن نعِد بحرية التعبير

قمع الدفاع عن حقوق البدون في الكويت

مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR)

اكتوبر/تشرين الأول 2024

المحتويات

الملخص والخلفية 04

المنهجية 10

الإطار القانوني 11

الانتهاكات المتسلسلة للحق في حرية التعبير 14

الملاحقات السياسية وقمع الدعوة في عام 2023 15

الملاحقات السياسية وقمع الدعوة للمناصرة في عام 2024 23

الخلاصة 28

التوصيات 29

1 الملخص والخلفية

في هذا التقرير، يدرس مركز الخليج لحقوق الإنسان قمع الحكومة الكويتية للدعوة للمناصرة السياسية على مدى العامين الماضيين، بما في ذلك تلك المتعلقة بمجتمع "البدون". وعلى وجه الخصوص، وجهت الحكومة مراراً وتكراراً اتهامات لأشخاص بارتكاب جرائم بناءً على التعبير عن دعم البدون (وتصريحات سياسية معتدلة أخرى) والتي يحميها القانون الدولي بوضوح. ومن خلال هذه الجهود وغيرها من الجهود ذات الصلة، نجحت الحكومة إلى حدٍ كبير في إسكات الدعوة للمناصرة نيابة عن البدون والمعارضة السياسية بشكل عام. ونظراً لأن أمير الكويت حل مجلس الأمة الكويتي المنتخب في مايو/أيار 2024، وتولى سلطة البرلمان لنفسه، فيبدو أن قمع حرية التعبير لن يزداد إلا حدة.

"البدون" هو المصطلح المستخدم لوصف المقيمين في الكويت الذين لا يحملون جنسية الكويت أو أي دولة أخرى؛ والمصطلح هو اختصار لعبارة "بدون جنسية"، والتي تعني حرفياً "بدون جنسية". إن البدون هم الأشخاص الذين لم تمنحهم الحكومة الكويتية الجنسية عند استقلال البلاد في عام 1961 وكذلك أحفادهم، بما في ذلك الأطفال الذين يولدون اليوم.[1]

(1) هيومن رايتس ووتش، الكويت: نشطاء البدون المسجونون يضربون عن الطعام، 30 أغسطس/آب 2019؛ انظر أيضاً مجلس حقوق الإنسان، بيان مكتوب مقدم من المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية ذات وضع استشاري خاص، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/46/NGO/33، 17 فبراير/شباط 2021؛ سعد عبيد جعفر الهاجري، حقوق عديمي الجنسية ومشاكلهم في دولة الكويت، مجلة الشريعة الإسلامية العالمية، 177 (2018).

وبحسب الحكومة الكويتية، فإن أغلب البدون ليسوا كويتيين في واقع الأمر، بل هم مواطنون من دول أخرى يعيشون في الكويت بصورة غير قانونية، وهو الموقف الذي يرفضه مجتمع البدون ويدافعون عنه.[2] في عام 2014، قدرت إدارة البحوث في مجلس الأمة الكويتي (البرلمان المنتخب في البلاد) أن هناك 111 ألف شخص عديمي الجنسية في الكويت، وهي دولة يبلغ عدد مواطنيها المعترف بهم نحو 1.5 مليون نسمة.[3] ويقدر البعض أن عدد البدون أعلى من ذلك بكثير.[4]

ويواجه البدون تحديات هائلة بسبب انعدام جنسيتهم المزعوم إلى الحد الذي يمنعهم من الوصول إلى الضروريات الأساسية للحياة اليومية. في كثيرٍ من الحالات، لا يتمكنون من الحصول على وثائق هوية من الحكومة، الأمر الذي يجعلهم غير قادرين على الوصول إلى الخدمات والمزايا الحكومية، بما في ذلك التعليم والتوظيف والرعاية الطبية والوثائق المدنية، مثل شهادات الميلاد والزواج والوفاة. نظراً لأن الحكومة تعاملهم كمقيمين غير شرعيين، فإن البدون لا يتمتعون بحقوق الملكية وكثيراً ما يواجهون صعوبة في فتح أو الاحتفاظ بحسابات مصرفية. كانت هناك تقارير متعددة تفيد بأن الحكومة تطلب من الأفراد التوقيع على وثائق فارغة على وعد بتزويدهم ببطاقات هوية، بينما تستخدم هذه الوثائق في وقت لاحق (كما يتم استكمالها لاحقًا) للادعاء بأن الأفراد اعترفوا بأنهم مواطنون من بلدان أخرى.[5]

---

(2) هيومن رايتس ووتش، سجناء الماضي: البدون الكويتيون وعبء انعدام الجنسية (2011) (المشار إليها فيما بعد باسم هيومن رايتس ووتش)، ص 4، https://www.hrw.org/reports/kuwait0611.pdf.

(3) منظمة العفو الدولية، الكويت: مذكرة مقدمة إلى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والتسعين، 29 أغسطس/آب - 23 سبتمبر/ايلول 2022، ص 4، https://www.amnesty.org/en/documents/mde17/5937/2022/en/.

(4) أندرياس بيوركلوند، سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان: البدون في الكويت، لمحة تاريخية، أكتوبر/تشرين الأول 2020، ص 3، https://salam-dhr.org/wp-content/uploads/2020/10/FINAL.-Bidoon-report.pdf

(5) هيومن رايتس ووتش، ص 6-5؛ وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير الدول لعام 2023 حول ممارسات حقوق الإنسان: الكويت، ص 32-31، https://www.state.gov/reports/2023-country-reports-on-human-rights-practices/kuwait/؛ مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحمد الحمادي، 01 مايو/ايار 2024 (المحامي الذي مثل البدون في قضايا مختلفة).

استمرت هذه المشاكل لسنوات، بما في ذلك بعد إنشاء الجهاز المركزي لشئون المقيمين بصورة غير قانونية (الجهاز المركزي) في عام 2010، والذي تم إنشاؤه بزعم حل القضايا المتعلقة بالبدون، وعلى الرغم من تأكيدات الحكومة المتكررة بأنها تبذل جهوداً لحل قضايا انعدام الجنسية. على سبيل المثال، في عام 2010 أيضاً، وعدت الكويت بمنح الجنسية الكويتية للبدون الذين يمكنهم إثبات أنهم عاشوا في الكويت منذ عام 1965، وهي خطوة متواضعة كانت ستوفر الإغاثة فقط لـما يبلغ 34000 من البدون. [6] ولكن حتى عام 2020، لم يتم تجنيس حتى أولئك البدون البالغ عددهم 34000 شخصاً. [7]

في الآونة الأخيرة، في عام 2022، بُذلت جهود إيجابية فيما يبدو لمعالجة مشكلة انعدام الجنسية. ففي ذلك العام، أنشأ اتحاد المحامين الكويتي (منظمة تضم حوالي 12 ألف محام) مشروع قانون لإنشاء مسار للمواطنة. وقد عُرض مشروع القانون على مجلس الأمة، حيث وجد بعض الدعم. [8] قال النائب محمد هايف، "لا ينبغي أن يستمر البدون في المعاناة من القمع. ومن غير المقبول أن يبقى الأفراد الذين ليس لديهم هوية في شوارعنا." وصف النائب عبد الله الفهاد محنة البدون بأنها، "جرح نازف" وانتقد الجهاز المركزي لمعاملته للبدون "بطريقة عنصرية". [9]

(6) هيومن رايتس ووتش، ص 20.
(7) مركز الخليج لحقوق الإنسان وعيادة القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة بيركلي، من سيُترك للدفاع عن حقوق الإنسان؟ اضطهاد التعبير عبر الإنترنت في الخليج والدول المجاورة، ص 131 (نوفمبر/تشرين الثاني 2021)، https://www.law.berkeley.edu/wp-content/uploads/2021/12/Kuwait.pdf ؛ وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير الدول لعام 2019 حول ممارسات حقوق الإنسان: الكويت في المرتبة 18، https://www.state.gov/wp-content/uploads/2020/02/KUWAIT-2019-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf ("وفقًا للحكومة... تم منح 813 شخصًا من البدون الجنسية بين عامي 2018 و2019.")
(8) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحمد الحمادي بتاريخ 01 مايو/أيار 2024، مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع هديل بوقريص بتاريخ 28 أبريل/نيسان 2024.
(9) أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، وضع البدون في الكويت (20 مايو/ايار 2024)، https://www.adhrb.org/2024/05/the-bedoon-situation-in-kuwait/.

على الرغم من أن ليس كل من شارك في صياغة التشريع يعتقد أن التشريع المقترح سوف يصبح قانوناً فعلياً، إلا أنهم كانوا يأملون في أن يؤدي على الأقل إلى منح حقوق إضافية للبدون. والحقيقة أن إمكانية تقديم مشروع التشريع إلى الجمعية وحصوله على بعض الدعم أظهرت أن البيئة السياسية كانت لديها مساحة للمناصرة المتعلقة بالبدون. [10]

لكن في نهاية المطاف، فشلت هذه الجهود ـ مثل كل الجهود التي سبقتها ـ لأسباب سياسية. على سبيل المثال، عارضت ما يسمى "مجموعة الثمانين الوطنيين"، التي تتألف إلى حد كبير من مسؤولين أمنيين سابقين وأعضاء في البرلمان ووزراء في الحكومة، التشريع بشدة. [11] لقد بدأ كثيرون في الحكومة يدعون ليس إلى حل وضع الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية، بل إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد المواطنين الذين حصلوا على الجنسية من خلال وثائق مزورة. يُشير المراقبون إلى أن الحكومة ربما أدركت المزايا السياسية المترتبة على تبني هذا النهج المتشدد، وخاصة بسبب المخاوف من أن الشخصيات المؤثرة داخل هيكل السلطة في الكويت قد تعارض منح الجنسية لأعضاء مجتمع البدون. الواقع أن البعض يعتقد أن بيئة معالجة قضية البدون هي الأسوأ من أي وقت مضى. [12]

يدعم هذا الاعتقاد مراجعة للإجراءات الحكومية خلال عامي 2023 و2024 فيما يتصل بالدعوة للمناصرة المتعلقة بالبدون وغيرها من أشكال المناصرة. ففي عام 2023، على سبيل المثال، رفعت الحكومة قضايا ضد عدد من نشطاء البدون لا تستند إلى أكثر من تعبيرات معتدلة عن الرأي، بما في ذلك تغريدات دعت إلى حل للمشاكل التي تواجه البدون، وأكدت أن مجتمع البدون لن يتم تجاهله، وحثت الحكومة على الاهتمام بناشط مريض بشكل خطير. لم يلمح أي من هذه التصريحات حتى إلى العنف أو أي نشاط آخر يمكن شرعيًا اعتباره غير قانوني. ومن بين هؤلاء النشطاء **عبد الحكيم الفضلي**، الذي استُهدف بشكل خاص مراراً وتكراراً للملاحقة القضائية على أساس الدعوة للمناصرة.

(10) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحمد الحمادي بتاريخ 01 مايو/أيار 2024، مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع هديل بوقريص بتاريخ 29 أبريل/نيسان 2024.

(11) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحمد الحمادي بتاريخ 01 مايو/أيار 2024، مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع محمد سالم بتاريخ 27 أبريل/نيسان 2024.

(12) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع -أحد أفراد وسائل الإعلام الذي يجب أن يبقى مجهولاً لأسباب أمنية، 30 أبريل/نيسان 2024؛ مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع غانم النجار، 6 مايو/ايار 2024.

في عام 2023 أيضا، وجه المدعون العامون اتهامات إلى مكتبة تكوين، وهي مكتبة ودار نشر، في قضية تعد مثالاً واضحاً لقمع الحكومة لحرية التعبير. زعم المدعون العامون أن مكتبة تكوين نشرت وباعت كتابين دون موافقة مسبقة من وزارة الإعلام وأن هذين الكتابين أضرا بالمصالح الوطنية للكويت. وتضمنت المقاطع المسيئة المزعومة مناقشات موجزة لقضايا البدون، وفي إحدى الحالات، تصريحاً لشخصية خيالية بأنه رأى معسكرا لـعددٍ من "المهاجرين غير الشرعيين" في الكويت عام 1975. من المدهش أن المحكمة وافقت على رأي مكتبة تكوين بأن القانون لا يتطلب موافقة مسبقة، لكنها رغم ذلك أصدرت حكما بالإدانة.

إن احتمالات معالجة، ناهيك عن حل، المسائل المتعلقة بالبدون قد ساءت في الأشهر الأخيرة. لقد شهدت هذه الفترة تقليصاً عاماً للنشاط السياسي في الكويت، التي كانت تتمتع بسمعة كونها الدولة الخليجية التي تتمتع ربما بأكبر قدر من التسامح مع المشاركة الشعبية في السياسة.

في 20 ديسمبر/كانون الأول 2023، أدى أمير جديد، الشيخ مشعل الأحمد الصباح، اليمين الدستورية. وعلى الفور، انتقد مجلس الأمة عن "الإضرار بمصالح البلاد".[13] في أوائل أبريل/نيسان 2024، أجريت انتخابات مبكرة لمجلس الأمة (ثالث انتخابات من هذا النوع في ثلاث سنوات)، مما أدى إلى حصول نواب المعارضة على أغلبية المقاعد. بعد أيامٍ، في 10 مايو/أيار 2024، حل الأمير مجلس الأمة، الذي لم يكن قد اجتمع بعد. كما علق أجزاءً من الدستور الكويتي المتعلقة بالمجلس. لقد قيل إن كلتا الخطوتين تم اتخاذهما من أجل مراجعة "العملية الديمقراطية"، وهو الفحص الذي من المحتمل أن يستمر حتى عام 2028. وفقاً للأمير، سيتولى هو ومجلس الوزراء المعين من قبل العائلة المالكة صلاحيات المجلس.[14]

---

(13) الأمير مشعل يطلق حكمه على الكويت بانتقادات صريحة للبرلمانيين والحكومة وسلفه، نشرة دول الخليج، العدد 1183، 21 ديسمبر/كانون الأول 2023، https://www.gsn-online.com/news-centre/article/amir-mishaal-launches-his-rule-over-kuwait-forthright

(14) تغييرات قليلة بعد إجراء الكويت أول انتخابات برلمانية في عهد الأمير الجديد، الجزيرة، 05 أبريل/نيسان 2024، https://www.aljazeera.com/news/2024/4/5/few-changes-after-kuwait-holds-first-parliamentary-election-under-new-amir ؛ الكويت: سجن السياسي مساعد القريفة بتهمة "إهانة" العائلة المالكة، ميدل إيست آي، 28 مايو/أيار 2024، https://www.middleeasteye.net/news/kuwait-jails-politician-insulting-royal-family.

كما استمر قمع الحكومة لحرية التعبير خلال عام 2024. في الواقع، وجهت السلطات تهماً إلى أربعة أعضاء سابقين في مجلس الأمة بناءً على تصريحات سياسية، بما في ذلك تغريدات تدعو بشكل عام إلى إصلاح النظام السياسي في الكويت ورفض التدخل الأجنبي في هذا النظام. من الواضح أنه لا توجد إمكانية للتعبير السياسي أو الدعوة الأخرى في بلدٍ يجرم مثل هذه التصريحات - وحتى الآن حُكم على ثلاثة من النواب السابقين المتهمين الأربعة بالسجن. وفي عام 2024 أيضاً، واصلت الحكومة القضايا ضد عبد الحكيم الفضلي، بما في ذلك في قضية رُفعت على أساس تصريحات جنائية مزعومة لم يتم تحديدها حتى في وثيقة الاتهام التي أصدرها الادعاء.

لعل من غير المستغرب أن يزعم كثيرون في الكويت الآن أنهم لا يرون أي مجال للانخراط في أنشطة المناصرة أو غيرها من الأنشطة السياسية. نظراً للأحداث الجارية، فمن غير الواضح على الإطلاق ما إذا كانت الأمور سوف تتغير أم لا، أو متى سوف تتغير.

2 المنهجية

لقد أصدر مركز الخليج لحقوق الإنسان تقارير عن قضايا تتعلق بالبدون وحرية التعبير بشكل عام في الكويت منذ عام 2012. [15] ومؤخراً، قام محامي حقوق الإنسان المقيم في الولايات المتحدة **جوشوا كولانجيلو برايان**، وهو عضو في المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان، بزيارة الكويت في أبريل/نيسان ومايو/ايار 2024، وأجرى مقابلات مع المدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص الذين تعرضوا للملاحقات السياسية ومحامي الدفاع والصحفيين وغيرهم. لقد تحدث إلينا بعض الأشخاص بشرط عدم تحديد هوياتهم. أجرى مركز الخليج لحقوق الإنسان جميع المقابلات باللغة الإنكليزية أو باللغة العربية بمساعدة مترجم. كما راجع مركز الخليج لحقوق الإنسان الوثائق والسجلات الصادرة عن المحاكم الكويتية والنيابة العامة..

(15) الكويت، ملخص الدولة، حالة حقوق الإنسان في الكويت، مركز الخليج لحقوق الإنسان (2024)، https://www./gc4hr.org/kuwait.

3 الإطار القانوني

الكويت طرف في المعاهدات الدولية التي تحمي الحق في حرية التعبير، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[16] ينص العهد على أن، "لكل إنسان الحق في حرية التعبير،" بما في ذلك "حرية التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين، دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها." [17]

لقد خلصت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي تراقب الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى أن، "مجرد اعتبار أن أشكال التعبير مهينة للشخصية العامة لا يكفي لتبرير فرض عقوبات، حتى وإن كانت الشخصيات العامة مستفيدة هي أيضاً من أحكام العهد. إضافة إلى ذلك، فإن جميع الشخصيات العامة، بمن فيها التي تمارس أعلى السلطات السياسية مثل رؤساء الدول والحكومات، تخضع بشكل مشروع للنقد والمعارضة السياسية." [18]

(16) انضمت الكويت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1996. قاعدة بيانات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة: حالة التصديق للكويت، OHCHR.org؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي فتح للتوقيع في 16 ديسمبر/كانون الأول 1966، 999 U.N.T.S. 171.

(17) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19(2).

(18) لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34: المادة 19: حرية الرأي والتعبير، الفقرة 38، وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/GC/34، 12 سبتمبر/أيلول 2011، (المشار إليه فيما بعد باسم التعليق العام رقم 34 للجنة حقوق الإنسان).

باعتبارها دولة عضو في الأمم المتحدة، فإن الكويت ملزمة أيضاً بميثاق الأمم المتحدة وتعهدت بالالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادة 19، التي تكرس الحق في حرية التعبير. [19] بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب أن تكون القوانين الجنائية التي تقيد حرية التعبير دقيقة بما يكفي لتمكين الأفراد من تحديد كيفية الامتثال للقانون والحد من السلطة التقديرية الممنوحة للسلطات التي تنفذه. [20] لقد فسرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنها تتطلب أن، "لا ينبغي في أي حال من الأحوال الإقرار بتطبيق القانون الجنائي إلا في أشد الحالات خطورة، وألا تكون عقوبة السجن على الإطلاق هي العقوبة المناسبة." [21]

كما حذرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير من أن القوانين المتعلقة بالتشهير على وجه الخصوص يجب أن تُصاغ بعناية بحيث لا تقيد حرية التعبير، وأوصت بنزع صفة الجرم عن التشهير. [22] كما ذكرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن قوانين التشهير يجب أن تتضمن الدفاع عن المصلحة العامة في موضوع النقد، والدفاع عن الحقيقة، وعلى الأقل في حالة التعبير المتعلق بالشخصيات العامة، الدفاع في حالات الخطأ. [23]

---

(19) المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، إعلان فيينا وبرنامج العمل، pmbl. في 21-20، الفقرات 8)I ،(3)I ،(1)I)، وثيقة الأمم المتحدة A/CONF.157/24 (الجزء 1)، 13 أكتوبر/تشرين الأول 1993؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة 217 (A (III، وثيقة الأمم المتحدة A/810، المادة 19، 10 ديسمبر/كانون الأول 1948.

(20) التعليق العام رقم 34 للجنة حقوق الإنسان، الفقرة 25؛ ديفيد كاي (المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير)، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، الفقرة 7، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/32/38، 11 مايو/أيار 2011)؛ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الرأي رقم 71/2019 بشأن عيسى النخيفي وعبد العزيز يوسف محمد الشبيلي وعيسى حامد الحامد (المملكة العربية السعودية)، الفقرة 73، وثيقة الأمم المتحدة. A/HRC/WGAD/2019/71، 14 فبراير 2020، ("إن الأحكام التي صيغت بشكل غامض وواسع النطاق ... والتي لا يمكن اعتبارها قانونًا موثقًا، تنتهك الإجراءات القانونية الواجبة التي يدعمها مبدأ الشرعية في المادة 11 (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.") ؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادتان 11 و19؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19.

(21) التعليق العام رقم 34 للجنة حقوق الإنسان، الفقرة 47.

(22) التعليق العام رقم 34 للجنة حقوق الإنسان، الفقرة 47؛ انظر أيضاً فرانك لارو (المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير)، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فرانك لارو، الفقرة 36، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/17/27، 16 مايو/أيار 2011، ("يجب إلغاء تجريم التشهير").

(23) التعليق العام رقم 34 للجنة حقوق الإنسان، الفقرة 47؛ انظر أيضاً فرانك لارو (المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير)، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فرانك لارو، الفقرة 36، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/17/27، 16 مايو/أيار 2011، ("يجب إلغاء تجريم التشهير").

كما أن الكويت طرف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان (الميثاق العربي)، [24] الذي، "يضمن الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية." [25]

بالرغم من أن الكويت ليست طرفاً في اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، التي تلزم الدول بمنح الجنسية لأولئك المولودين فيها والذين قد يكونون لولا ذلك عديمي الجنسية، وتوفير فترة زمنية يمكن خلالها للمقيمين عديمي الجنسية التقدم بطلب للحصول على الجنسية، [26] فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ينص على أن لجميع الأطفال الحق في الجنسية.[27]

(24) جامعة الدول العربية، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 22 مايو/ايار 2004، أعيد طبعه في التقرير الدولي الثاني عشر لحقوق الإنسان رقم 893 (2005) (دخل حيز النفاذ في 15 مارس/آذار 2008)؛ جامعة الدول العربية: النصوص القانونية الرئيسية، المركز الدولي للمنظمات غير الربحية، 25 سبتمبر/أيلول 2021.

(25) المرجع السابق، المادة 32(1).

(26) اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، المادة 1، التي فُتحت للتوقيع في 30 أغسطس/آب 1961، U.N.T.S. 989 175. انظر أيضاً مجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة، تقرير مجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة: الكويت - الملحق – آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية واستجابات الدولة قيد الاستعراض، الفقرة 4، التوصية 30-157، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/29/17/Add.1، 04 يونيو/حزيران 2015 (موضحة أن الكويت لن تصادق على اتفاقيات اللاجئين وعديمي الجنسية لأن البدون مقيمون غير شرعيين، وبالتالي فإن تعريف عديمي الجنسية لا ينطبق عليهم).

(27) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 24(3).

4 الانتهاكات المتسلسلة للحق في حرية التعبير

على مر السنين، شارك أفراد مجتمع البدون وغيرهم نيابة عنهم في الاحتجاجات والاعتصامات والدعوة عبر الإنترنت وغيرها من الأنشطة للضغط من أجل قضية انعدام الجنسية. كما هو موضح في هذا التقرير، كثفت السلطات الكويتية طوال عامي 2023 و2024 حملتها القمعية على الدعوة المتعلقة بالبدون، وكذلك أي خطاب تعتبره الحكومة غير موات.

لقد انتهكت هذه الجهود الحقوق المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في حرية التعبير. وبموجب القانون المذكور أعلاه، لا يجوز فرض قيود على التعبير إلا إذا كان التعبير يصل إلى حد "الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف." [28] على هذا النحو، فإن حتى التعبير الذي يمكن اعتباره مهيناً للشخصيات العامة ـ في حد ذاته ـ لا يمكن مقاضاته. [29]

ومع ذلك، تتهم الحكومة الكويتية بانتظام المدافعين وغيرهم بارتكاب جرائم مثل إهانة الأمير، والإضرار بسمعة الكويت، ونشر أخبار كاذبة بناءً على تعبير لا يدعو بأي حال من الأحوال إلى الكراهية أو العنف أو ما شابه ذلك. من خلال هذه الملاحقات السياسية، جعلت الحكومة مبادئ حرية التعبير بلا معنى وحظرت تقريباً أي خطاب ينتقد السلطات.

(28) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20.
(29) لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34، الفقرة 38.

أ الملاحقات السياسية وقمع الدعوة في عام 2023

ذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن، "الحكومة واصلت في عام 2023 اعتقال أفراد بتهم مثل إهانة الأمير أو زعماء الدول المجاورة أو القضاء أو (نشر أخبار كاذبة). أصدرت المحاكم أحكاماً نهائية في سبع قضايا و28 حكماً غير نهائي في قضايا أفراد متهمين بإهانة الأمير. وتمت تبرئة بعض المتهمين، بينما حُكم على آخرين بالسجن لمدد تتراوح بين سنة و15 سنة." [30]

محاكمة الناشطين

كما ذكر مركز الخليج لحقوق الإنسان سابقًا، نشر **فاضل فرحان الساكت** (أبو تركي)، وهو ناشط يدافع بانتظام عن مجتمع البدون، تغريدة في 07 أغسطس/آب 2023، قال فيها، "يا حكومة، لابد أن يكون هناك حل لقضيتنا #كويتيون_بدون." كما دعا إلى إلغاء الجهاز المركزي. بعد ثلاثة أيام، ألقت الشرطة القبض عليه. وفقاً لتقارير إخبارية، فقد تقدم النائب السابق محمد الجويهل بشكوى ضده بسبب تغريداته.[31]

(30) وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير الدولة لعام 2023 حول ممارسات حقوق الإنسان: الكويت من 10 إلى 12.

(31) الناشط الحقوقي البدون المحتجز فاضل فرحان (أبو تركي)، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 08 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، https://www.gc4hr.org/bedoon-rights-activist-fadel-farhan-abu-turki-detained /.
بموجب القانون الكويتي، يجوز للفرد الخاص تقديم شكوى إلى النيابة العامة، بما في ذلك تقديمها دون الكشف عن هويته. بعد التحقيق في الشكوى، يجوز للمدعين العامين رفض الأمر أو إحالته إلى المحكمة لمزيد من الإجراءات. وحتى إذا رفض المدعون العامون الشكوى، يُسمح للفرد الخاص بتقديم طلب إلى المحكمة يدعي فيه وقوع جريمة، ويجوز للمحكمة رفض الشكوى أو توجيه المدعين العامين بمتابعتها. يُقال إن الأفراد الخاصين الذين أساءت إليهم مقالات إخبارية أو بيانات عامة أخرى يستخدمون هذه الإجراءات غالباً. مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحد أعضاء وسائل الإعلام الذي يجب أن يظل مجهول الهوية لأسباب تتعلق بالسلامة، 30 أبريل 2024؛

في قضية مماثلة، اعتقلت أجهزة أمن الدولة **محمد البرغش**، وهو ناشط مخضرم أسس الكتلة الوطنية للبدون الكويتيين. أشارت التقارير المحلية إلى أن أساس الاعتقال كان أنشطة على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل حقيقة أن حساب البرغش على تويتر كان يحمل لافتة تقول، "يجب أن تكون رسالتنا واضحة، لن نقبل أن يتم تجاهلنا بعد الآن." [32] وأدين البرغش في وقت لاحق.

تقول عائلة البرغش إن البرغش لم يكن محتجزاً وقت إدانته. في بحثها عنه، قامت السلطات بتفتيش منزل والده دون مذكرة، بل واعتقلت زوجة البرغش، واحتجزتها دون تهمة على ما يبدو. كما ألقت القبض على ابن شقيق البرغش واحتجزته لمدة يومين بتهمة بيع الألعاب النارية. لم تتوقف هذه المضايقات إلا بعد أن سلم البرغش نفسه للشرطة. مع ذلك، تقول عائلة البرغش إنهم غالباً ما كانوا غير قادرين على التواصل مع البرغش في السجن كما هو مسموح به عادة. علاوة على ذلك، يُحتجز البرغش في السجن رقم 4، الذي يضم عادةً أعضاء من تنظيم القاعدة وداعش. [33]

مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحمد الحمادي، 01 مايو/أيار 2024؛ مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع هديل بوقريص، 29 أبريل 2024.

(32) الحرية للمدافع عن حقوق مجتمع البدون محمد البرغش، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 09 يونيو/حزيران 2023، https://www.gc4hr.org/freedom-for-bedoon-community-rights-defender-mohammed-al-barghash/.

(33) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع طلال البرغش، 29 أبريل/نيسان 2024. خدم والد البرغش في الجيش الكويتي وسجنه العراقيون أثناء غزو الكويت عام 1990. وعند إطلاق سراحه طُرد من الجيش. قبل عدة سنوات، رفض الجهاز المركزي طلبه بتجديد بطاقة هويته. بدون هذه البطاقة، لا يستطيع والد البرغش الحصول على وظيفة أو فتح حساب مصرفي. المرجع السابق.

وكما أشرنا، فإن **عبد الحكيم الفضلي** ناشط معروف من البدون. وله تاريخ طويل من الاتهامات بالنشاط الإجرامي على أساس سلوك لا يعدو في الواقع أن يكون سوى دعوة لمناصرة سياسية أو حقوقية. في الوقت الذي برأته المحاكم من مثل هذه التهم في بعض الحالات، فإن حقيقة إصرار السلطات على السعي إلى فرض عقوبات على التعبير السلمي للفضلي أمر بالغ الدلالة. على سبيل المثال، في عام 2019، اتهم المدعون الفضلي و15 ناشطاً آخر بإنشاء منظمة إرهابية، وهي مجلس البدون. في النهاية تمت تبرئة الفضلي وجميع المتهمين الآخرين من هذه التهم السياسية بوضوح، ولكن ليس قبل أن يقضي سبعة أشهر في السجن.[34] علاوة على ذلك، أُجبر المتهمون على توقيع تعهدات بعدم ارتكاب جرائم في المستقبل (كما لو كانوا قد ارتكبوا جرائم في السابق).[35]

استمر هذا النمط في عام 2023، حيث حوكم الفضلي بتهمة الإضرار بسمعة الكويت ونشر أخبار كاذبة. استندت التهم إلى تغريدات الفضلي، بما في ذلك تغريدة طلب فيها من الناس حث المكتب الوطني لحقوق الإنسان على زيارة السجناء البدون، بمن فيهم **حمد المداح** الذي كان يعاني من سرطان الدم. أشارت تغريدة أخرى إلى اضطهاد الحكومة الكويتية لهؤلاء السجناء. بالإضافة إلى ذلك، زعمت الحكومة أن الفضلي أشار في تغريداته إلى حسابات منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل فرونت لاين ديفندرز.[36]

في أبريل/نيسان 2023، برأت المحكمة الفضلي من هذه التهم، على وجه التحديد، لأن الحكومة لم تثبت أن الفضلي نشر التغريدات المعنية بنفسه.[37] استأنفت الحكومة هذا القرار، الذي أكدته محكمة الاستئناف. لقد وجدت محكمة الاستئناف ببساطة أنه لم تكن هناك أخطاء في نتائج المحكمة الابتدائية وأن المدعين لم يثيروا أي قضايا جديدة لتقويض هذه النتائج.[38]

(34) الكويت: المحكمة الجنائية تصدر أحكاماً ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من مجتمع البدون، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 29 يناير/كانون الثاني 2020.
(35) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحمد الحمادي، 01 مايو/أيار 2024.
(36) حكم المحكمة الابتدائية 12 أبريل/نيسان 2023.
(37) المرجع السابق
(38) قرار محكمة الاستئناف 19 يونيو/حزيران 2023.

من اللافت للنظر أن المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف لم تذكرا حتى المشكلة الأكثر جوهرية التي واجهتها النيابة العامة، ألا وهي: كيف يمكن أن تكون الدعوة إلى المناصرة السياسية السلمية أو الإشارة إلى نتائج بحوث جماعات حقوق الإنسان جريمة جنائية؟ في الواقع أن المحكمتين يبدو أنهما قبلتا ببساطة نظرية الحكومة القائلة بأن مثل هذا السلوك ـ إذا ما تم ارتكابه ـ يشكل جريمة جنائية. إن هذه النظرية تنتهك بوضوح القانون الدولي فيما يتصل بحرية التعبير.

في عام 2023، واصل المدعون أيضاً قضية ضد الفضلي بناءً على التشهير المزعوم بالعقيد محمد راشد الشرف، مدير الجهاز المركزي. [39] على وجه التحديد، زعم المدعون أن الفضلي غرد بأن الشرف أساء استخدام منصبه لابتزاز النساء من مجتمع البدون. [40] وجدت المحكمة الابتدائية أن المدعين فشلوا في إثبات أن الحساب المعني يخص الفضلي، وبالتالي برأته. [41] مع ذلك، في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، قضت محكمة الاستئناف بإيجاز بأن الحساب كان يخص الفضلي، وبالتالي عكست البراءة. [42] من المدهش أن المحكمة لم تنخرط في أي تحليل لما إذا كان التصريح المزعوم كاذباً، على الرغم من أن ذلك التصريح، إذا كان صحيحاً، لا يمكن أن يكون أساساً للمسؤولية القانونية. كما لم تفحص المحكمة الدفاعات المحتملة للمصلحة العامة أو احتمالية الخطأ. [43] على هذا النحو، فإن الإدانة تؤكد على مخاطر تعبير الشخص عن آراءه في الكويت إذا كانت هذه الآراء غير مرغوب فيها من قبل الحكومة.

(39) بدأت القضية بشكوى تقدم بها الشرف.
(40) لائحة اتهام النيابة العامة، 06 فبراير/شباط 2022.
(41) حكم المحكمة الابتدائية، 01 سبتمبر/أيلول 2022
(42) محكمة الاستئناف، الحكم، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.
(43) التعليق العام رقم 34 للجنة حقوق الإنسان، الفقرة 47؛ انظر أيضًا فرانك لارو (المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير)، تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فرانك لارو، الفقرات 88-83، وثيقة الأمم المتحدة. A/HRC/20/17، 04 يونيو/حزيران 2012.

محاكمة مكتبة ودار نشر "تكوين"

في عام 2023 أيضا، وجهت النيابة العامة اتهامات سياسية صريحة إلى **بثينة العيسى**، مؤسسة مكتبة ودار نشر تكوين. [44] تصف تكوين نفسها بأنها "منصة ثقافية تسعى للمساهمة في تحول ثقافي مجتمعي من خلال القوة الناعمة للأسئلة والكلمات والأفكار." [45] تماشياً مع هذه المهمة، عقدت تكوين فعاليات لجذب الانتباه إلى محنة مجتمع البدون. على سبيل المثال، عقدت "ماراثونات" القراءة في الأماكن العامة، بما في ذلك المكتبات. لقد أحضر المشاركون كتباً متعلقة بالبدون إلى هذه الفعاليات وكانوا يتقاضون أجرًا من الرعاة بناءً على عدد الصفحات المقروءة، لجمع الأموال لأطفال البدون الذين لم يُسمح لهم بالالتحاق بالمدارس العامة ولم يكن لديهم أموال للمدارس الخاصة. [46]

(44) بثينة العيسى، القليل من المال والكثير من الرقابة: بثينة العيسى حول افتتاح مكتبة في الكويت، المركز الأدبي، 03 أبريل/نيسان 2024، https://lithub.com/little-cash-lots-of-censorship-bothayna-al-essa-on-opening-a-bookstore-in-kuwait/.

(45) مكتبة ودار تكوين للنشر، لينكد إن، https://www.linkedin.com/company/takween-bookstore-publishing-house/.

(46) مقابلة أجراها مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحد الأفراد المطلعين على هذه الأحداث والذي طلب عدم الكشف عن هويته. كما ألغت وزارة الداخلية أحداثًا أخرى، مثل أسبوع البدون الثقافي الذي خططت له تكوين في عام 2019. وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير الدولة لعام 2019 حول ممارسات حقوق الإنسان: الكويت، في الصفحتين 19 و20، ص 28، https://www.state.gov/wp-content/uploads/2020/02/KUWAIT-2019-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf.

من بين العناوين التي نشرتها وباعتها تكوين كتاب، "عديمو الجنسية في الخليج، الهجرة والجنسية والمجتمع في الكويت" للكاتبة **كلير بوغراند**، وكتاب "أدب عديمي الجنسية في الخليج، الثقافة، السياسة، والبدون في الكويت" للكاتب **طارق الربيعي**. في 28 ديسمبر/كانون الأول 2022، قام مسؤولون من وزارة الإعلام بتفتيش تكوين، بحثاً عن الكتب التي كانت موضوع حظر حكومي. على الرغم من أن الكتابين المشار إليهما أعلاه لم يتم حظرهما، فقد وجه أحد المسؤولين موظفي المكتبة بإزالتهما من الرفوف. بعد اعتراض الموظفين، أخذ المفتش الكتب ببساطة. [47]

وبعد ذلك تقدمت وزارة الداخلية بشكوى ضد تكوين بسبب بيعها لهذه العناوين، وأدت هذه الشكوى إلى مقاضاة بثينة العيسى مرتين، واحدة لكل كتاب.

في القضية المتعلقة بكتاب "أدب عديمي الجنسية في الخليج"، اتهم الادعاء العيسى بعدم الحصول على إذن مسبق من وزارة الإعلام لبيع الكتاب، وهو ما قيل إنه يقوض المصالح الوطنية، ويضر بالنظام الاجتماعي والسياسي في الكويت، و"يحرض على انتهاك النظام العام." زعم الدفاع، جزئياً، أن التعديلات التي أدخلت على القانون الكويتي في عام 2020 ألغت الشرط القائم سابقاً بالحصول على موافقة مسبقة لنشر أي كتاب مستورد وأنشأت نظاماً يتعين بموجبه على وزارة الإعلام أن تسعى بشكل إيجابي للحصول على موافقة المحكمة لحظر الكتب المستوردة التي تراها مسيئة. وافقت المحكمة على هذا الوصف للقانون ووجدت أن الادعاء وجه اتهامات بناءً على قوانين ملغاة وبالتالي غير صالحة. مع ذلك، لم تبرئ المحكمة العيسى على هذا الأساس. [48]

(47) تم سرد هذه الأحداث في وثائق اتهام مختلفة وآراء المحكمة.
(48) حكم المحكمة الابتدائية، 25 يناير/كانون الثاني 2024.

لكن المحكمة قررت أنه من دون إبلاغ العيسى مسبقاً، يمكنها ببساطة تعديل التهم لإزالة مزاعم الادعاء بأنها فشلت في الحصول على الموافقة المسبقة وإدانتها على الرغم من ذلك على أساس محتوى الكتاب. [49] من المؤكد أن مبدأ أساسياً من مبادئ القانون ينص على أن المتهمة يحق لها أن تُبلغ بالتهم الموجهة إليها. [50] لا يوجد انتهاك أوضح لهذا المبدأ من قيام المحكمة بتعديل التهم في لائحة الاتهام بعد انتهاء المحاكمة. مع ذلك، اتخذت المحكمة هذه الخطوة دون أي مناقشة لهذه القضايا الأساسية المتعلقة بالإبلاغ.

علاوة على ذلك، فإن استنتاج المحكمة بأن الكتاب يحتوي على محتوى غير قانوني يثبت أن مجرد إثارة القضايا التي قد تُعكس بشكل سلبي على الحكومة يمكن أن يقابل بعواقب قانونية. على وجه التحديد، استندت المحكمة في حكمها إلى ثلاثة مقاطع من الكتاب، (أ) يناقش أحدها اقتراح وزارة العدل "بمنح الأشخاص البدون جنسية اقتصادية صادرة عن اتحاد جزر القمر مقابل استثمارات في الكويت"؛ (ب) ينص آخر على أن، "العديد من البدون أُجبروا على الانضمام تحت ضغط عسكري أو اقتصادي؛ فهناك من انضموا طواعية كرد فعل على سوء المعاملة التي تعرضوا لها قبل الغزو لتحرير الكويت في عام 1990، ووُصم البدون بالخيانة للاشتباه في انضمامهم إلى الجيش الشعبي"؛ (ج) جزء من قصة خيالية جاء فيها، "لقد أطلقت على نفسي اسم البدون بسبب ذكرياتي عن رحلة مزعجة قمت بها في خريف عام 1975 إلى الكويت، حيث صادفت على بعد خمسة عشر كيلومتراً من العاصمة معسكراً تحتجز فيه الحكومة الكويتية مهاجرين غير شرعيين عديمي الجنسية [البدون]..." [51]

(49) المرجع السابق
(50) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(2).
(51) حكم المحكمة الابتدائية، 25 يناير/كانون الثاني 2024.

بحسب المحكمة فإن هذه التصريحات غير قانونية لأن، "المؤلف يشير إلى أن الكويت تمارس أعمال العنف الإداري وأنها دولة قمعية، الأمر الذي يقوض النظام العام ويشوه سمعة دولة الكويت." [52] بعيدا عن أن التصريحات تنتقد الحكومة قليلاً،[53] فإنها لا تدعو صراحة إلى العنف أو الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، وبالتالي لا يمكن أن تشكل أساساً للمسؤولية القانونية. [54]

إن ما يؤكد على العيوب في هذه القرارات هو حقيقة أن القضية المتعلقة بكتاب "عديمي الجنسية في الخليج والهجرة والجنسية والمجتمع في الكويت" لكلير بوغراند انتهت إلى تبرئة العيسى. في هذه القضية، التي نظرها قضاة مختلفون، برأت المحكمة الابتدائية العيسى لأن القانون الكويتي، كما تم التوضيح، لم يعد يشترط على المكتبة الحصول على موافقة وزارة الإعلام قبل عرض الكتاب للبيع. وعلاوة على ذلك، قررت المحكمة الابتدائية أن الكتاب المعني لا يشكل تهديداً للنظام الاجتماعي أو السياسي في الكويت. أيدت محكمة الاستئناف حكم التبرئة. [55] في خطوة غير معتادة، تقدمت الحكومة باستئناف إلى محكمة أعلى مستوى، مشيرة إلى إصرارها بعزم على تأمين حكم إدانة آخر غير مناسب. لا يزال هذا الاستئناف معلقاً حتى كتابة هذا التقرير.

(52) المرجع السابق. وقد أكدت محكمة الاستئناف هذا الحكم دون مناقشة جوهرية. حكم المحكمة الجنائية السادسة، 28 أبريل/نيسان 2024.

(53) إن التصريح المتعلق بالعروض المحتملة للجنسية في جزر القمر لا ينتقد الاقتراح (المشكوك فيه للغاية) على النقيض من مجرد الإبلاغ عن وجوده. إن معنى تصريح الكتاب حول الأحداث التي وقعت في أوائل التسعينيات ليس واضحًا بشكل خاص كما نقلته المحكمة.

(54) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20. ومن الجدير بالذكر أنه بخلاف الوصف الخيالي للسفر إلى الكويت في عام 1975، فإن التصريحين الآخرين يتعلقان بأمور تم الإبلاغ عنها جيدًا. "البدون عديمو الجنسية في الكويت عرضوا على جزر القمر الجنسية"، بي بي سي نيوز، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، https://www.bbc.com/news/world-middle-east-29982964؛ آدم تايلور، الخطة المثيرة للجدل لمنح عديمي الجنسية في الكويت جنسية جزيرة أفريقية صغيرة فقيرة، واشنطن بوست، 17 مايو/أيار 2016، https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2016/05/17/the-controversial-plan-to-give-kuwaits-stateless-people-citizenship-of-a-tiny-poor-african-island/؛ هيومن رايتس ووتش في الصفحات 15-13؛ أندرياس بيوركلوند، سلام من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان: البدون في الكويت، لمحة تاريخية، أكتوبر/تشرين الأول 2020، في الصفحة 9، https://salam-dhr.org/wp-content/uploads/2020/10/FINAL.-Bidoon-report.pdf

(55) محكمة الاستئناف، الحكم، 01 أغسطس/آب 2024.

ب الملاحقات السياسية وقمع الدعوة للمناصرة في عام 2024

لاحظ المراقبون أن بيئة الاحتجاج والمناصرة السياسية، إن وجدت، قد ساءت بعد حل مجلس الأمة في مايو/ايار 2024. أشار أحد المحامين إلى أن المحامين ببساطة لا يستطيعون، "الوعد بالحق في حرية التعبير" لعملائهم أو الجمهور بشكل عام في هذه المرحلة. [56]

لقد رأينا مثالاً واضحاً على هذه الديناميكية في 02 من مارس/آذار 2024، عندما أعلن متظاهرون أنهم سيتظاهرون في ساحة الحرية في الجهراء احتجاجاً على انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة. كانت هناك عدة مظاهرات سابقة في نفس المكان فيما يتصل بغزة. لم يتم الحصول على تصريح لتلك المظاهرات السابقة، وفقاً لقرار المحكمة الدستورية لعام 2006 الذي قضى بأن التصاريح ليست مطلوبة للاحتجاجات في الأماكن الثابتة، إلا إذا كانت في الشارع. في الواقع أن الاحتجاجات السابقة حضرها مسؤولون حكوميون، بمن فيهم وزير التجارة ووزير الخزانة. لقد ورد أن وزير الداخلية الكويتي السابق أصدر تعليماته للشرطة بمساعدة المتظاهرين في مثل هذه المظاهرات، إذا لزم الأمر. [57]

لكن في 02 مارس/آذار 2024، أعلن وزير الداخلية المعين حديثاً آنذاك، الشيخ فهد يوسف سعود الصباح، حظر المظاهرة واعتقال أي شخص يحاول التظاهر. أعقب ذلك قيام الشرطة باعتقال الأشخاص الذين كانوا يسيرون باتجاه ساحة الحرية، وأخذت هوياتهم. خوفا من تصرفات الشرطة، تفاوض قادة المظاهرة على إعادة هويات الناس مقابل مغادرة المنطقة. [58] على هذا النحو، نجحت الحكومة في قمع الاحتجاج المخطط له.

(56) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحمد الحمادي، 01 مايو/ايار 2024.
(57) المرجع السابق.
(58) المرجع السابق.

محاكمة أعضاء سابقين في الجمعية الوطنية

كما شنت الحكومة سلسلة من الملاحقات القضائية ضد أعضاء سابقين في مجلس الأمة. ففي 23 أبريل/نيسان 2024، اعتقلت السلطات النائب السابق **مساعد القريفة**. لقد وردت أنباء عن منعه من مقابلة أسرته أو محاميه. وبعد شهر تقريباً، حُكم على القريفة بالسجن لمدة أربع سنوات بتهمة "إهانة سلطة الإمارة". من الواضح أن الإدانة كانت تستند إلى تغريدات على تويتر تفيد بأن الكويت "ليست أرض اختبار لأعضاء الأسرة الحاكمة" وأن "استمرار الوضع الحالي يشكل خطراً على مستقبل البلاد... ويجب إصلاح النظام السياسي حتى يكون فعالاً ويكون للشعب دوره وكلمته في تشكيل الحكومة." [59]

في 12 مايو/أيار 2024، اعتقلت السلطات عضوًا سابقاً آخر في مجلس الأمة هو، **وليد الطباطبائي**، على ما يبدو بناءً على تغريدة اتهم فيها دولًا مجهولة بالتدخل في شؤون الكويت. أصدرت النيابة العامة بيانًا مفاده أن الطباطبائي هاجم "حقوق وسلطة" الأمير. [60] في وقتٍ لاحق، أدين الطباطبائي وحُكم عليه – مثل القريفة – بالسجن لمدة أربع سنوات. [61]

(59) الكويت: سجن السياسي مساعد القريفة بتهمة "إهانة" العائلة المالكة، ميدل إيست آي، 28 مايو/ايار 2024، https://www.middleeasteye.net/news/kuwait-jails-politician-insulting-royal-family

(60) الكويت تعتقل نائبًا سابقًا انتقد حل البرلمان، العربي الجديد، 13 مايو/ايار 2024، https://www.newarab.com/news/kuwait-arrests-former-mp-after-dissolution-parliament

(61) ختام الأمير، الحكم على النائب الكويتي السابق وليد الطبطبائي بالسجن أربع سنوات بسبب تغريدة مثيرة للجدل، جلف نيوز (25 يونيو/حزيران 2024)، https://gulfnews.com/world/gulf/kuwait/former-kuwaiti-mp-walid-al-tabtabai-sentenced-to-four-years-over-controversial-tweet-1.103281749

بتاريخ 20 يونيو/حزيران 2024، حُكم على عضو مجلس الأمة السابق **عماد العليان** بالسجن. بحسب التقارير، حُكم على العليان بالسجن لمدة عامين بتهمة، "انتهاك صلاحيات صاحب السمو الأمير وانتقاد القرارات الرسمية وإساءة استخدام أجهزة الاتصال." [62]

كما اتهمت النيابة النائب السابق **حسين القلاف** بنشر منشور يحتوي على كلمة "نظام" ينتقد إجراءات وزارة الداخلية فيما يتعلق بالطقوس الشيعية خلال شهر محرم. لقد تم تبرئة القلاف، حسبما ورد، عندما صرح بأنه كان يقصد الحكومة وليس الأمير عندما استخدم كلمة "نظام". [63]

تنتهك كل هذه القضايا حقوق حرية التعبير، بما في ذلك المبدأ القائل بأن، "مجرد اعتبار أشكال التعبير مهينة لشخصية عامة لا يكفي لتبرير فرض العقوبات." [64] يشمل ذلك قضية القلاف، التي انتهت إلى تبرئة المتهم، ولكن فقط بسبب وجود استنتاج مفاده أن التصريح المعني لم يشر إلى الأمير.

(62) قضية أمن الدولة: الحكم على النائب السابق حمد العليان بالسجن عامين، عرب تايمز الكويت، 20 يونيو/حزيران 2024، https://www.arabtimesonline.com/news/state-security-case-ex-mp-hamad-al-olayan-sentenced-to-two-years/.

(63) تبرئة النائب السابق حسين القلاف في قضية أمن الدولة، عرب تايمز الكويت، 25 يوليو/تموز 2024، https://www.arabtimesonline.com/news/former-mp-hussein-al-qallaf-acquitted-in-state-security-case/.

(64) لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34، الفقرة 38.

استمرار محاكمة عبد الحكيم الفضلي

كما ذكرنا، في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ألغت محكمة الاستئناف حكمًا صادراً عن المحكمة الابتدائية ببراءة الفضلي في قضية رفعها العقيد محمد الشرف، دون الدخول في أي تحليل موضوعي لما إذا كان التصريح المعني صحيحاً أم خاطئاً أو قابلاً للمساءلة القانونية. [65] في 13 مايو/أيار 2024، صدر أمر إلى الفضلي بدفع 2000 دينار كويتي (حوالي 5949 يورو) إلى الشرف كتعويض في تلك القضية. [66]

في قضية أخرى، اتهم الادعاء الفضلي بنشر تغريدات "من شأنها أن تسيء إلى أحمد نبيل الفضل"، عضو مجلس الأمة السابق. لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن وثيقة الاتهام لم تحدد حتى التصريحات المسيئة المزعومة. [67]

لقد راقب مركز الخليج لحقوق الإنسان إجراءات المحاكمة في هذه القضية في 30 أبريل/نيسان 2024، والتي لم تتضمن في النهاية أي تطورات جوهرية، لكنها تطلبت حضور الفضلي للمحكمة مرة أخرى. في 14 مايو/أيار 2024، وجدت المحكمة الابتدائية الفضلي مذنباً وأمرته بدفع 2000 دينار كويتي (حوالي 5949 يورو) للحكومة.

(65) رمحكمة الاستئناف، الحكم، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023.
(66) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع عبد الحكيم الفضلي، 03 أغسطس/آب 2024.
(67) لائحة اتهام النيابة العامة، فبراير/شباط 2022.

إن هذا الحكم يعاني من عيوب جوهرية. أولاً، من البديهي أن المتهم يجب أن يكون على علم بالتهم الموجهة ضده.[68] فضلاً عن ذلك، فإن الضمانة الأساسية للمحاكمة الجنائية العادلة هي افتراض البراءة.[69] إن هذا يعني أن المتهم يجب أن يُعامل على أنه بريء ما لم يُدان بارتكاب جريمة معترف بها وفقاً لمعايير المحاكمة العادلة. يجب على الدولة أن تثبت ذنب المتهم في ارتكاب التهم بما لا يدع مجالاً للشك المعقول لضمان إدانته.[70]

في كل من الحالات المذكورة أعلاه، لم تشكل التصريحات محل النزاع تحريضاً على العنف أو الكراهية. بل إنها، كما هو مفصل، شكلت دعوة مناصرة مشروعة أو تعبيراً سياسياً، بما في ذلك نيابة عن مجتمع البدون. على هذا النحو، فمن الواضح أن أي شخص يمارس الحق في حرية التعبير في الكويت على نحو لا يرضي السلطات يمكن أن يتوقع عواقب وخيمة. بعبارة أخرى، حظرت الكويت فعلياً الدعوة إلى حقوق الإنسان والديمقراطية.

(68) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(2).
(69) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 11(1) ("كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.") ; العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(2) ("من حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئًا إلى أن يثبت عليه الجرم قانونًا.") ; الميثاق العربي، المادة 16 ("كل متهم بجريمة بريء حتى تثبت إدانته بحكم بات وفقًا للقانون...")
(70) لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 32، الفقرة 30.

5 الخلاصة

ببساطة، نجحت جهود الحكومة لإسكات المعارضة وحرية التعبير. لقد تراجع العديد من الناشطين عن الدعوة بالكامل أو قللوا من دعوتهم بسبب الملاحقات القضائية التي تلقاها الناشطون من الحكومة، بما في ذلك ملاحقة محمد البرغش، وفاضل فرحان الساكت (أبو تركي)، وعبد الحكيم الفضلي. نتيجة لهذا، كانت أصوات مجتمع البدون أقل بين المدافعين، حتى قبل حملة القمع في عام 2024.[71] ينطبق الشيء نفسه على السياسيين الذين تبنوا قضايا البدون. [72] ُربما لا داعي للقول إن الغالبية العظمى من البدون يعتقدون أنه من المستحيل على مجتمع البدون اتخاذ إجراء سياسي في الكويت. [73]

لقد تزايدت حدة هذه الديناميكيات بعد حل مجلس الأمة مؤخراً واستيلاء الأمير على وظائفه. في الواقع أنه لم يكن هناك احتجاجات ملحوظة على تصرف الأمير، الأمر الذي يؤكد غياب أي مساحة لانتقاد الحكومة. نظراً لهذا، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن تحقيق أي تقدم ملموس لمجتمع البدون في المستقبل القريب.

(71) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع هديل بوقريص، 29 أبريل/نيسان 2024؛ مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع عبد الحكيم الفضلي، 3 أغسطس/آب 2024؛ مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحمد الحمادي، 1 مايو 2024؛ مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع أحد أفراد وسائل الإعلام الذي يجب أن يظل مجهول الهوية لأسباب تتعلق بالسلامة، 30 أبريل/نيسان 2024.

(72) مقابلة مركز الخليج لحقوق الإنسان مع ابتهال الخطيب، 27 أبريل/نيسان 2024.

(73) منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان ومعهد انعدام الجنسية والإدماج، "لا شيء سوى قلم وكلمة": أصوات من مجتمع البدون عديمي الجنسية في الكويت أثناء جائحة كوفيد19- (2023)، ص 33، https://salam-dhr.org/wp-content/uploads/2023/01/ISI-SALAMDHR-Impact-of-Covid-on-Stateless-Report-English.pdf.

6 التوصيات

إلى حكومة الكويت:

- إلغاء جميع الإدانات التي تستند إلى ممارسة الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.
- الإفراج فوراً عن جميع الأفراد الذين تم اعتقالهم أو إدانتهم لمجرد ممارسة الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.
- إلغاء أحكام القانون الكويتي التي تستخدم لمقاضاة الأفراد لممارسة الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، أو تعديل هذه المواد بحيث تتوافق مع القانون الدولي.
- إنشاء مسار للحصول على الجنسية لسكان البدون، وفي غضون ذلك، منحهم الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المواطنون الكويتيون الآخرون، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات والمزايا الحكومية، مثل التعليم والتوظيف والرعاية الطبية والوثائق المدنية.

إلى النيابة العامة الكويتية:

- إنهاء الملاحقات القضائية الجارية وعدم الشروع في ملاحقات قضائية مستقبلية ضد أي فرد بناءً على ممارسة الحق في حرية التعبير أو تكوين الجمعيات أو التجمع السلمي. لقة باستخدامج واء تعلى موال وتجميلة.

Gulf Centre for Human Rights

WWW.GC4HR.ORG